

REV.4 (4.35 p.m.)

Distr.

GENERAL

S/1994/1068

17 September 1994

ARABIC

ORIGINAL: ENGLISH

مجلس الأمن

تقرير الأمين العام عن الحالة في الصومالأولا - مقدمة

١ - أحاط مجلس الأمن علما في بيانه الرئاسي المؤرخ ٢٥ آب/اغسطس ١٩٩٤ (S/PRST/1994/46)، بتقرير المؤرخ ١٧ آب/اغسطس ١٩٩٤ (S/1994/977) وطلب إلي أن أقدم إليه، قبل ٣٠ أيلول/سبتمبر ١٩٩٤ بوقت كاف، تقريراً موضوعياً عن احتمالات المصالحة الوطنية في الصومال وعن الخيارات الممكنة فيما يتعلق بمستقبل عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال.

٢ - بيد أنه نظراً للتطورات الحالية في الصومال، سيتم تقديم التقرير الذي دعا إليه مجلس الأمن في جزئين. ويعطي هذا الجزء وصفاً واقعياً للتطورات الأخيرة في الصومال في الميدان السياسي وفي ميداني الأمن والشؤون الإنسانية. أما توصياتي وتقييمي للتقدم المحرز فيما يتعلق بالمصالحة الوطنية فسترد في الجزء الثاني من التقرير الذي أعتزم تقديمه في موعد أقصاه منتصف تشرين الأول/أكتوبر. وسيعتمد الجزء الثاني على نتائج الزيارة التي يقوم بها إلى الصومال حالياً السيد كوفي أ. عنان، وكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلم.

ثانياً - التطورات السياسية

٣ - أعرب مجلس الأمن في بيانه الرئاسي المؤرخ ٢٥ آب/اغسطس عن قلقه لعدم انعقاد مؤتمر المصالحة الوطنية الذي وافقت الأطراف الخمسة عشر الموقعة على اتفاق أديس أبابا (انظر الوثيقة S/26317)، على عقده يوم ١٥ أيار/مايو ١٩٩٤، وذلك في الإعلان الذي أصدرته يوم ٢٤ آذار/مارس ١٩٩٤ (انظر الوثيقة S/1994/614، المرفق الأول). وأثنى المجلس على جهود ممثلي الخاص الرامية إلى إعادة تنشيط عملية المصالحة الوطنية بوسائل منها المبادرات والمؤتمرات المحلية والاقليمية. كما أعلن المجلس أنه يعلق أهمية كبيرة على التعجيل لتحقيق المصالحة بين العشائر، ولا سيما فيما بين بطون عشيرة هاويي، باشتراك جميع الأطراف المعنية. ولعل المجلس يذكر، في هذا الصدد، أنني أعربت في تقريرتي السابق (S/1994/977) عن موافقتي على تقييم ممثلي الخاص وهو أن الصراعات داخل عشيرة هاويي تشكل أكبر عقبة أمام المصالحة الوطنية وأن النجاح في عقد مؤتمر سلام لتلك العشيرة سيسهل كثيراً عملية المصالحة الوطنية.

٤ - ومنذ تقريرتي الأخير، أجرى ممثلي الخاص مشاورات مكثفة مع السيد علي مهدي والجنرال عيديد والإمام محمود عمر، إمام حراب بشأن الترتيبات المتعلقة بعقد مؤتمر السلام الخاص بعشيرة هاويي

ومؤتمر المصالحة الوطنية. وأكد إمام حراب لمبعوثي الخاص، خلال المناقشات التي دارت بينهما، استعداد كل من السيد علي مهدي والجنرال عيديد للمشاركة في هذين المؤتمرين. كما أكد كل من الجنرال عيديد والسيد علي مهدي لمبعوثي الخاص، خلال مناقشات أجراها مع كل منهما، تأييدهما لمبادرة الإمام لتصفية الخلافات فيما بين بطون عشيرة هاويي (أبغال، وحبر جدير، والحوادله، ومرسادي) كمقدمة لمؤتمر المصالحة الوطنية.

٥ - وقد أخطر إمام حراب لمبعوثي الخاص بأنه سيكون من الضروري ترتيب اجتماعات منفصلة بين حبر جدير وبطون العشيرة الأخرى قبل الشروع في عقد جلسة عامة لمؤتمر السلام الخاص بعشيرة هاويي. وكان على ثقة من أن هذه العملية سوف تكفل بالنجاح وتؤدي إلى إنشاء مجالس للأحياء والمناطق في بنادير (مقديشو) وكذلك تعيين محافظ لبنادير.

٦ - وعلى امتداد الأسابيع القليلة الماضية، عقد الإمام اجتماعات مع عدد من زعماء بطون العشيرة. وقد توجت جهوده بعقد اجتماع يوم ٢٠ آب/أغسطس ١٩٩٤ حضره ٣٦ ممثلاً من بطن مدلود (بما فيه الأبغال) وحبر جدير. ووافق المشاركون بالإجماع على أنه لا بد من انسحاب "العربات المسلحة" التابعة لكل عشيرة إلى مناطق نفوذها الأصلية قصد تسهيل إعادة السلام إلى مقديشو ووفقاً لذلك أنشئت لجنة لرصد نقل "العربات المسلحة" والإشراف عليه.

٧ - وعلى إثر ذلك، دعت اللجنة السياسية الفرعية التابعة للجنة حراب للمصالحة والتي أنشأها الإمام في كانون الثاني/يناير ١٩٩٤، إلى الاجتماع ثانية من ٢٨ إلى ٣٠ آب/أغسطس ١٩٩٤ في فندق بشمال مقديشو. وخلال الاجتماع اتفقت بطون عشيرة حراب (الأبغال وحبر جدير) على أنه ينبغي لجميع عناصر الميليشيا الانسحاب فوراً من المناطق المتنازع عليها. كما تم الوصول إلى اتفاق على أنه ينبغي إزالة جميع نقاط التفتيش والمتاريس التي أقامتها مختلف ميليشيات العشائر في المدينة قبل ٣ أيلول/سبتمبر ١٩٩٤. وعلاوة على ذلك أنشئت لجنة مشتركة لحل قضية المتاريس وتمركز الميليشيات في مدخل ميناء ومطار مقديشو.

٨ - وقاد إمام حراب يوم ٣ أيلول/سبتمبر ١٩٩٤ بعثة سلم مكونة من ثلاثة عشر رجلاً ينتمون إلى عشيرة مدلود إلى مقاطعة مدينة حيث ضمن موافقة العشائر المتناحرة في المقاطعة على نزع سلاح ميليشياتها وتعيين لجنة من المسنين لفض الخلافات بينها وفقاً للتقاليد الصومالية.

٩ - وتم التوصل إلى اتفاقات مماثلة بين حبر جدير ومرسادي في مقديشو، بهدف تحقيق اتفاق سلم شامل بين بطون العشيرتين. وقد أنشئت آلية لمتابعة تنفيذ الاتفاق الذي تم التوصل إليه، بما في ذلك لجنة لرصد وقف إطلاق النار ولجنة من المسنين.

١٠ - وبشكل عام يبدو أن مبادرات الإمام وغيره من زعماء عشيرة هاويي المعنيين كان لها أثر مفيد على الوضع الأمني في مقديشو بالرغم من أن تواصل ظهور "العربات المسلحة" ما زال يمثل مصدر قلق.

١١ - ويذكر أعضاء مجلس الأمن أن الفصائل الصومالية أرجأت إلى أجل غير مسمى الاجتماع التحضيري لمؤتمر المصالحة الوطنية الذي دعا إلى عقده إعلان نيروبي. وكان مقصودا بهذا التأجيل إتاحة وقت كاف للمشاورات بشأن مشاركة الحركة الوطنية الصومالية في عملية المصالحة الوطنية، ولعقد مؤتمر جبهة الإنقاذ الديمقراطية الصومالية الذي كان من المقرر أن ينتخب قيادة جديدة للفصيلة؛ ولاختتام مؤتمر المصالحة في جوبه السفلى.

١٢ - وقد اختتم مؤتمر المصالحة في جوبه السفلى بنجاح يوم ١٨ حزيران/يونيه ١٩٩٤. ولم تحدث أي انتهاكات هامة لاتفاق السلام في جوبا السفلى، وما زال وقف إطلاق النار قائما. وما فتئت لجنة التنفيذ تجتمع في كسمايو بهدف وضع خطة عمل لتنفيذ الاتفاق. وواصل زعيما مؤتمر المصالحة في جوبه السفلى ومؤتمر المصالحة في أبسامي الاجتماع سعيهما إلى دمج عمليتي السلام لتعزيز السلم في كل من منطقتي جوبه السفلى وجوبه الوسطى. وعقد اللواء محمد ابراهيم أحمد "ثقلقاتو"، رئيس مؤتمرات المصالحة في جوبه السفلى، من ٧ إلى ٩ أيلول/سبتمبر، اجتماعات ناجحة مع الإمام سيد حسين، رئيس مؤتمر المصالحة في أبسامي، واللواء محمد سعيد حرسى "مورغان". وتم في هذه الاجتماعات التوصل إلى اتفاق بشأن تحديد الأولويات بالنسبة لمنطقتي جوبه والتعجيل بتنفيذ اتفاقي السلام الخاصين بجوبه السفلى وجوبه الوسطى.

١٣ - وفي أعقاب شهرين من المفاوضات المكثفة انتخب المؤتمر الخامس لجبهة الإنقاذ الديمقراطية الصومالية العقيد عبد الله يوسف رئيسا جديدا للجبهة يوم ٢٢ آب/أغسطس ١٩٩٤. وقد قبل السيد عبد الرازق حاجي حسين مرشح اللجنة العليا لسلطين الشمال الشرقي لرئاسة جبهة الإنقاذ الديمقراطية الصومالية انتخاب العقيد عبد الله يوسف واعترف به. واختتم المؤتمر يوم ٢٦ آب/أغسطس ١٩٩٤ وما زالت المشاورات مستمرة لتعزيز النتيجة التي انتهت إليها. وأكد العقيد يوسف، على إثر انتخابه رئيسا لجبهة الإنقاذ الديمقراطية الصومالية التزامه بالمساعدة في الجمع بين الفصائل الجنوبية في مقديشو لتسهيل المصالحة الوطنية على أساس اتفاق أديس أبابا وإعلان نيروبي.

١٤ - وفيما يتعلق بالتطورات بشأن مشاركة الحركة الوطنية الصومالية في عملية المصالحة الوطنية، على نحو ما دعا إليه إعلان نيروبي، اجتمع السيد عبد الرحمن أحمد علي، رئيس الحركة، في جيبوتي من ١٣ إلى ١٧ آب/أغسطس ١٩٩٤، برؤساء الفصائل السياسية الثلاث الأخرى الموجودة في الشمال الغربي (التحالف الديمقراطي الصومالي والحزب الصومالي المتحد والجبهة الصومالية المتحدة) وذلك للنظر في الوضع في الشمال الغربي. وأصدروا في نهاية اجتماعهم بيانا مشتركا يعلن، بين أمور أخرى، أن انفصال الشمال ليس أمرا مجديا ولا مستصوبا وأن مؤتمر المصالحة الوطنية الذي توخاه إعلان نيروبي قد تأخر كثيرا، وينبغي أن يعقد في موعد لا يتجاوز أيلول/سبتمبر ١٩٩٤. واقترح البيان كذلك نظام حكم فيدرالي للصومال ونقل عرضا من الفصائل الأربع باستخدام مساعيها الحميدة للتوسط بين الفصائل الموجودة في الجنوب.

١٥ - ووصل إلى مقديشو يوم ٣٠ آب/أغسطس وفد مشترك مكون من الفصائل الثلاث المتمركزة في الشمال الغربي (الحركة الوطنية الصومالية والجبهة الصومالية المتحدة والتحالف الديمقراطي الصومالي)

للتوسط بين فصائل الجنوب. وأطلع الوفد المشترك ممثلي الخاص على أن الهدف من مهمته هو تشجيع المصالحة الوطنية وتيسيرها. وتعتقد الفصائل الموجودة في الشمال الغربي بأنه تقع عليها في هذه المرحلة مسؤولية القيام بدور خاص لكسر طوق المأزق الذي تردت فيه فصائل الجنوب، بغية دفع عملية المصالحة الوطنية الى الأمام. وأوجز الوفد خطته التي تتضمن، أولاً كفالة موافقة فصائل الجنوب موافقة عامة على فكرة نظام حكم فدرالي يشمل جميع أجزاء الصومال. يلي ذلك مزيد من الجهود لإيجاد أساس لتحقيق المصالحة بين التحالف الوطني الصومالي والفصائل الاثني عشر للتعجيل بعملية المصالحة الوطنية وتكوين حكومة انتقالية. وكان الوفد المشترك على ثقة من أنه سيتسنى، من خلال وساطته، عقد الاجتماع التحضيري لمؤتمر المصالحة الوطنية في نهاية أيلول/سبتمبر ١٩٩٤، وأن جميع الفصائل الموقعة على اتفاق أديس أبابا سوف تشترك في الاجتماع.

١٦ - ومنذ وصوله، أجرى الوفد المشترك بين الحركة الوطنية الصومالية والجبهة الصومالية المتحدة والتحالف الديمقراطي الصومالي مشاورات أيضاً مع الجنرال عيديد (والتحالف الوطني الصومالي) والسيد محمد قنياري أفرح، رئيس المؤتمر الصومالي المتحد ومع السيد علي مهدي. وتعتزم فصائل الشمال الغربي كذلك الالتقاء بإمام حراب لمناقشة المصالحة الوطنية وذلك بعد مشاوراتها مع السيد علي مهدي والجنرال عيديد.

ثالثاً - الجوانب العسكرية والأمنية

١٧ - أعرب مجلس الأمن في البيان الرئاسي المؤرخ ٢٥ آب/أغسطس ١٩٩٤ عن اعتقاده بأن توصيات الأمين العام الواردة في تقريره المؤرخ ١٧ آب/أغسطس ١٩٩٤ (S/1994/977) بشأن تخفيض عدد قوات عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال ملائمة في الظروف السائدة في الصومال. وشدد المجلس على وجوب منح الأولوية لضمان سلامة وأمن أفراد عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال وغيرهم من الموظفين الدوليين بما فيهم موظفو المنظمات غير الحكومية. وأكد مسؤولية الأطراف الصومالية في هذا الصدد.

١٨ - ووفقاً لذلك اتخذ قائد القوة خطوات فورية لتخفيض عدد أفراد القوة بألف وخمسمائة رجل قبل نهاية أيلول/سبتمبر ١٩٩٤. ثم تخفيضه العدد الى ١٥ ٠٠٠ فرد من جميع الرتب قبل نهاية تشرين الأول/أكتوبر. وهذان التخفيضان سيجعلان القوة تبلغ مستوى أقل بـ ٣١ في المائة من العدد الذي أذن به مجلس الأمن في قراره ٨٩٤ (١٩٩٤) والبالغ ٢٢ ٠٠٠ فرد.

١٩ - ومن المزمع إنجاز عملية التخفيض على مرحلتين. تُنجز المرحلة الأولى بإعادة أربع وحدات: كتيبة مشاة باكستانية تضم ٨٧٩ فرداً من جميع الرتب. والمستشفى الميداني الروماني الذي يضم ٢٣٤ فرداً من جميع الرتب وتوجد كلتا الوحدات في مقديشو؛ المفزة البوتسوانية التي تضم ٤٢٣ فرداً من جميع الرتب والموجودة في برديرا؛ ووحدة النقل الأيرلندية التي تضم ٩٠ فرداً من جميع الرتب والموجودة في بيضوه.

٢٠ - وسيجري إنجاز المرحلة الثانية من التخفيض في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٤ بإعادة وحدتين إضافيتين من المشاة من نيبال، موجودتين في مقديشو ووحدة مشاة نيجيرية في ميركه وتخفيض جميع الوحدات الوطنية الأخرى بنسبة ٤,٥ في المائة وكذلك أفراد مركز قيادة القوة.

٢١ - وقد اعتمدت خطة التخفيض لتحقيق الاستخدام الأمثل لعمليات المناوبة المقررة في المستقبل وإعادة الجنود الذين أنهوا واجبهم التناوبي. وعلاوة على ذلك، تُبقي الخطة على الهيكل المتعدد الجنسيات لعملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال وتوفر المرونة التي تمكن قادة الوحدات من تحديد الأفراد الذين سيعادون من فرقهم بغية المحافظة على القدرات التشغيلية للقوة. وتتضمن الخطة سحب القوات من المناطق التي أصبح الوضع فيها مستقرًا نسبيًا في الوقت الحالي. وبهذا يتاح أقصى قدر ممكن من الوقت للأنشطة الإنسانية كي تتواصل في ظل حماية قوات عملية الأمم المتحدة في الصومال في المناطق التي تمس فيها الحاجة إلى الحماية.

٢٢ - بالرغم من أن القوة ستواصل أداء المهام الرئيسية المسندة إليها بموجب الولاية الحالية، فقد بدأت الاعتبارات الأمنية تؤثر بالفعل في أداء عملية الأمم المتحدة في الصومال. ولهذا قرر قائد القوة تجميع القوات. والغرض من التجميع، الذي يجري من خلال تجميع الوحدات التي تتمتع بقوة كافية للرد بصورة ناجحة على أي هجوم، هو تحاشي تكرار حوادث من قبيل الحادثة التي وقعت في بلدوين في ٢٩ تموز/يوليه عندما اجتاحت قوة ميليشيات قوية مفرزة صغيرة تابعة لعملية الأمم المتحدة في الصومال. ونتيجة لتجميع القوات وعملية التخفيض، فقد تم بالفعل سحب الجنود من عدة مواقع هي: بارديرا وحضر ووجيد وبليد. وقبل نهاية تشرين الأول/أكتوبر، ستكون القوات قد سحبت من عدة مواقع أخرى. وبسبب سحب القوات من المناطق المذكورة أعلاه، ستحدث ثغرات في وزع القوة يمكن أن تستغلها القوات المعادية مما يؤدي بالتالي إلى زيادة المهمة الأمنية. ونتيجة لذلك، فإنه بالرغم من أن القوة ستواصل حماية الموانئ والمطارات الرئيسية ومرافقة القوافل الإنسانية، فإنها لن تعود قادرة على توفير حماية دائمة لوكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية في المواقع التي تم إخلائها. إلا أن عملية الأمم المتحدة في الصومال تتمتع بالقدرة اللازمة للاستجابة فورًا لحالة طوارئ متوقعة وللإضطلاع بالمشاريع الإنسانية في منطقة يبلغ قطرها ١٥٠ كيلومترا. وبحلول نهاية تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٤، ستكون عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال، مركزة بصورة رئيسية، في ثلاثة أماكن هي: منطقة مقديشو وبيضوه وكيسمايو.

٢٣ - وتواصل عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال دعم إعادة إنشاء قوة شرطة صومالية وذلك من خلال توفير تعليمات متعلقة بالتدريب الأساسي لمعلمي الشرطة الصومالية. غير أنه صدرت توجيهات للقوة بالتوقف عن تسليم مزيد من معدات الشرطة التي تقدمها الولايات المتحدة الأمريكية بنقل هذه المعدات إلى أماكن أكثر أمانًا. وقد أنجزت عملية النقل إلى أماكن أخرى. ويعتبر انسحاب أفراد الشرطة المدنية الذي قرره بالفعل بعض الدول المساهمة بقوات عاملاً آخر يؤدي بصورة متزايدة إلى إبطاء برنامج الشرطة.

٢٤ - وبالرغم من الاتفاقات المعقودة بين الفصائل الصومالية السالفة الذكر بشأن إزالة العربات المسلحة والمسماة "Technicals" ونقاط التفتيش أو المتاريس، فما زالت هذه "العربات" تشاهد في مقديشيو بشكل يومي ولا سيما في المناطق المحيطة بالميناء والمطار. وهذه "العربات المسلحة" مزودة بمدافع رشاشة وأسلحة عديمة الارتداد ويستقلها أفراد من الميليشيات المسلحة. وفي مقديشيو، تسمع بشكل يومي أصوات إطلاق نيران متفرقة من أسلحة خفيفة.

٢٥ - وفي خارج مقديشيو، يعتبر التهديد الذي تمثله هذه "العربات المسلحة" والميليشيات المسلحة تهديدا دائما. وقد شوهد مؤخرا بالقرب من أنغويه ما مجموعه سبع عشرة من هذه "العربات" مزودة بمدافع رشاشة وعلى متنها ميليشيات مسلحة. وقد نشب قتال بين الفصائل في المنطقة المجاورة لبلدوغلي الواقعة بين مقديشيو وبيضوه. وفي ٧ أيلول/سبتمبر، وقعت قافلة سوقيات تابعة لعملية الأمم المتحدة في الصومال مؤلفة من ١٨ شاحنة في كمين نصب لها بالقرب من دانلاوين. ولم تصل منها إلى بلدوغلي سوى مركبة واحدة.

٢٦ - وقد وقعت أخطر الحوادث الأخيرة في بلدوين وفي المنطقة الواقعة تحت مسؤولية المفوضة الهندية. ففي ٢٩ تموز/يوليه، اكتسحت قوة ميليشيات قوية المفوضة الزيمبابوية الموجودة في منطقة بلدوين اكتساحا كاملا. وقتل أحد الجنود التابعين لعملية الأمم المتحدة في الصومال واضطرت القوات التابعة للعملية إلى التخلي عن جميع معداتنا للميليشيات. وكذلك اضطرت المفوضة الهندية إلى مواجهة حادثتين خطيرتين في اسبوع واحد. ففي ٢٢ آب/أغسطس، وقعت وحدة هندية كانت ترافق قافلة إمدادات في كمين نصبته لها ميليشيات مسلحة بالقرب من برليغو (على طريق بلدوغلي - بيضوه). وقتل سبعة من الجنود الهنود خلال هذه الحادثة. وفي ٣١ آب/أغسطس، قتل ثلاثة أطباء هنود في بيضوه عندما انفجرت قنبلة بندقية لدى مغادرتهم مطعم الضباط.

٢٧ - وجرت أحدث واقعة هامة في بلد في ٩ أيلول/سبتمبر. ففي أثناء احتفال بتسليم معدات مملوكة للأمم المتحدة إلى السلطات المحلية، طلبت الأخيرة بأن تُسلم جميع معدات الأمم المتحدة إليها. وبعد ظهر اليوم نفسه، هاجم حوالي مائة من الميليشيات المسلحة المدعومة "بالعربات المسلحة" موقعا تابعا لعملية الأمم المتحدة في الصومال تقوم بحمايته قوات من المفوضة الزيمبابوية، بهدف الاستيلاء على جميع المعدات قبل انسحاب القوات. وردت قوات عملية الأمم المتحدة في الصومال على ذلك فورا دفاعا عن النفس. وقتل أربعة من أفراد الميليشيات وقبض على ٣٩ منهم خلال هذه الحادثة. ولم تقع أية إصابات في صفوف القوات التابعة لعملية الأمم المتحدة في الصومال. وغادرت المفوضة الزيمبابوية بلد في نهاية الأمر ومعها جميع المعدات والمخازن. وفي أعقاب مغادرتها المنطقة مباشرة، اندفع حوالي ثلاثمائة من الرجال والنساء والأطفال إلى المعسكر لأخذ المخلفات. وتوضح هذه الحوادث الخطيرة من جديد الحالة المتفجرة جدا والمتعذر ضبطها عمليا في الصومال. ويمكن أن تحدث حوادث مماثلة في أي مكان وفي أي وقت.

رابعاً - المهمة الانسانية

٢٨ - واصلت وكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية توفير المعونة الغوثية الانسانية لفئات السكان الأشد تأثراً، وتقديم مساعدة لأغراض إعادة التأهيل حيثما سمحت امكانيات الوصول وظروف الأمن القيام بهذه التدخلات.

٢٩ - وقد اتسمت الحالة الإنسانية في الصومال خلال الأشهر القليلة الماضية باستقرار نسبي في المؤشرات الرئيسية للحالة الصحية والتغذوية لأغلبية السكان. ورغم وجود مشاكل متفرقة، ولا سيما في مناطق شيبلي الوسطى، وجوبا السفلى وبايه، فمن المتوقع أن يشهد البلد بمجموعه محصولاً جيداً خلال موسم الأمطار الحالي. وفي ظل الظروف العادية من الاستقرار والأمن والحكم الداخلي، ينبغي أن تتحول المساعدة الدولية الآن إلى مرحلة الانعاش والتنمية لما بعد الطوارئ. ومما يدعو إلى الأسف أن هذا يتعذر في معظم المناطق بسبب اللصوصية والقتال والطلبات غير الواقعية لتوفير الأمن أو تسوية المنازعات الثانوية.

٣٠ - وفي هذا السياق، سحبت منظمات عديدة موظفيها الدوليين من أماكن معينة أو أوقفت عملياتها تماماً. وفي موازاة ذلك انخفضت إلى حد كبير خدمات التنسيق والإعلام والدعم بالسوقيات والأمن التي كان يمكن لعملية الأمم المتحدة في الصومال أن تقدمها نتيجة مجموعة من العوامل شملت إجراء تخفيضات في القوات وإجراءات سياسية أو عسكرية قامت بها الصومال والقيود المفروضة على الميزانية. والواقع أنه في أعقاب مغادرة قوات عملية الأمم المتحدة في الصومال أو وقف أنشطتها في بوساسو وبلدوين وهرجيسة وحضر وبلد ووجيد وبرديرة في الأسابيع الأخيرة وما هو مزعم من إغلاق ميركة، بحلول نهاية تشرين الأول/أكتوبر، انخفضت المنطقة الجغرافية التي تستطيع عملية الأمم المتحدة في الصومال أن تقوم فيها على نحو فعال بدعم العمليات الإنسانية إلى حوالي ٥٠ في المائة مما كانت عليه في منتصف عام ١٩٩٤.

٣١ - كذلك انكشفت عمليات منظمات الأمم المتحدة، ولكن ذلك حدث أساساً في الجزء الجنوبي من البلاد حيث أدت الظروف الأمنية السائدة أو الانسحاب الوشيك للقوات إلى وقف الأنشطة مؤقتاً في بعض المواقع.

٣٢ - ويعمل برنامج الأغذية العالمي حالياً بنشاط في ست مناطق هي بيضوه ووجيد وحضر وجالكاو وبوساسو وهرجيسة. وأغلقت منطقة لوج بسبب انعدام الأمن. ولا تزال بيضوه هي محور النشاطات عمليات السوقيات في الجنوب وتتطلب وجوداً عسكرياً قوياً لعملية الأمم المتحدة في الصومال. وخلال شهر آب/أغسطس، خضت حدة المشاكل التي واجهها مؤخراً برنامج الأغذية العالمي في إيصال السلع الأساسية عن طريق ميناء مقديشيو. على أن برنامج الأغذية العالمي يقدر أن عملياته الإنسانية في الجنوب الأوسط من الصومال ستعرض لمخاطر أكبر بدون الوجود العسكري لعملية الأمم المتحدة في الصومال. غير أن العمليات في شمال الصومال لا تزال تجري دون وجود قوات تابعة لعملية الأمم المتحدة.

٣٣ - وقامت منظمة الأغذية والزراعة التابعة للأمم المتحدة بمسح ودراسة المناطق المعتمدة على الأمطار والمناطق المروية في جيدو وشبيلي السفلى وحياران ووادي جوبا وشبيلي الوسطى وبايا وباكول للتعرف على حالة المحاصيل. ويجري حاليا تنفيذ حملة لحماية المزروعات وبرامج لبيان إمكانية زيادة وتحسين المحاصيل. والصومال هي إحدى الدول المرشحة لأن يشملها مشروع لرسم خرائط غطاء الأراضي يضم بعض بلدان شرق أفريقيا ويتصدى لمسائل التخطيط الإنمائي والإدارة المستدامة والأمن الغذائي ونظم الإنذار المبكر والرصد البيئي.

٣٤ - وتواصل منظمة الصحة العالمية عملياتها في مقديشيو وبيضوه وكيسمايو وهرجيسه وبوساسو. وتواصل المنظمة من خلال برنامجها لمكافحة الأمراض المعدية توفير الدعم التقني والإمدادات التقنية للسلطات المحلية والمنظمات غير الحكومية المشتركة في مكافحة الأمراض الوبائية. كما تواصل عملياتها في إطار برنامج الاحتياجات الأساسية الدنيا والرعاية الصحية الأولية وبرنامج لتدريب وتنمية القوى العاملة وستظل تفعل ذلك طالما سمحت ظروف الأمن.

٣٥ - وكان برنامج الأمم المتحدة الإنمائي يخطط لدعم عدد من الأنشطة المحدودة النطاق في مناطق شبيلي السفلى وشبيلي الوسطى وبيضوه، ولكن انعدام الدعم الأمني من جانب عملية الأمم المتحدة في الصومال في هذه المناطق يمكن أن يؤثر في اعتبارات القيام بذلك.

٣٦ - ولا تزال برامج منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) في الصومال توفر مساعدة حيوية للأطفال والنساء وغيرهم من الجماعات الضعيفة، ولاسيما في مجالات الصحة والتغذية والمياه والمرافق الصحية والتعليم الأساسي، وذلك في جميع المناطق الرئيسية بالبلاد. وقد تلقت اليونيسيف دعما هاما من عملية الأمم المتحدة في الصومال ولاسيما في مجالي السوقيات والأمن. وكان توفير عملية الأمم المتحدة في الصومال للأمن في المطارات والموانئ، وحماية القوافل في وسط وجنوب الصومال يمثل ولا يزال عنصرا أساسيا في برنامج اليونيسيف.

٣٧ - ونظمت اليونيسكو في الصومال عدة حلقات عمل ودورات لتجديد المعلومات لمدرّاء المدارس والمعلمين في آب/أغسطس خلال فترة العطلة السنوية للمدارس. وستكتمل في الأسابيع القادمة حملة التوعية بالألغام التي تنظم في مخيمات اللاجئين الصوماليين بكينيا، وستغطي الحملة ٣٠ ٠٠٠ لاجئ. ومضت عملية إعداد الكتب المدرسية وأدلة المعلمين باللغة الصومالية وفقا للجدول الزمنية المحددة سلفا. وأضحى برنامج "اليونيسكو - الصومال" الآن ضمن "برنامج اليونيسكو للتعليم والإصلاح في حالات الطوارئ"، وهو يسهم بهذا في الأنشطة التي تجري خارج الصومال.

٣٨ - وقامت المنظمة الدولية للهجرة، بموجب اتفاق مع إدارة الشؤون الإنسانية بالأمم المتحدة، بتعيين فريق لتعزيز الجهود التي تبذلها شعبة تنسيق الشؤون الإنسانية التابعة لعملية الأمم المتحدة في الصومال

لمساعدة المشردين داخليا في العودة إلى ديارهم. وبالرغم من الصعوبات العديدة وعدم توافر الموارد اللازمة، فإن تنظيم قوافل العودة مازال مستمرا بدعم أساسي من قوات عملية الأمم المتحدة في الصومال.

٣٩ - وتقوم مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين بعمليات لإعادة التوطين في كيسمايو وبرديره وجوبا الوسطى وهرجيسه. وينتظر حاليا ٣٠ ٠٠٠ مشرد في كينيا إعادة التوطين في كيسمايو حالما تسمح حالة الأمن بذلك.

خامسا - ملاحظات ختامية

٤٠ - رهنا بتعاون جميع المعنيين، يمكن أن تؤدي الجهود الحالية التي تبذلها الأطراف الصومالية، بمساعدة من عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال، إلى عقد مؤتمر للسلام في هاويي وعقد الاجتماع التحضيري لمؤتمر المصالحة الوطنية في نهاية أيلول/سبتمبر ١٩٩٤. وسيواصل ممثلي الخاص جهوده الرامية إلى تحقيق تلك الغاية. بيد أنه لا ينبغي لنا أن نتغاضى عن الصعوبات المثبطة التي أخرت وأحبطت مرارا وتكرارا الجهود السابقة الرامية إلى تنفيذ اتفاقي أديس أبابا ونيروبي.

٤١ - وقد أشرت في تقريرتي المؤرخ ١٧ آب/أغسطس (S/1994/977) إلى نهاية شهر أيلول/سبتمبر ستكون فترة حاسمة بالنسبة لعملية المصالحة الوطنية ولاستمرار قيام الأمم المتحدة بدور في الصومال. وأتوقع في ضوء التطورات الراهنة، ونتائج التقييم الميداني للحالة الذي تقوم به الأمانة العامة حاليا، أن يكون في مقدوري أن أقدم إلى مجلس الأمن في منتصف تشرين الأول/أكتوبر، في الجزء الثاني من تقريرتي، تقييما لاحتمالات المصالحة الوطنية وتوصيات فيما يتعلق بمستقبل عملية الأمم المتحدة في الصومال. وعلى هذا فقد يود المجلس أن ينظر في تمديد الولاية الخاصة بعملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال لمدة شهر.

— — — — —